استخدام نموذج المساءلة لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2019

Using the accountability model to measure the degree of independence of the Bank of Algeria and its role in targeting inflation During the period 1990-2019

بودالي سليمان [1]، بشيكر عابد[2]

[1] طالب دكتوراه، مخبر GMFAMI، جامعة غليزان، slimane.boudali@univ-relizane.dz

[2] أستاذ محاضر (أ)، مخبر GMFAMI، جامعة غليزان، abed.bechikr@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2022/04/22 تاريخ النشر: 2022/05/12

ملخص: أصبحت سياسة استهداف التضخم من أبرز آليات إدارة السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم، إذ أن نجاحها يتطلب مجموعة من المقومات، من بينها استقلالية البنك المركزي بوصفها من أهم الأطر المؤسسية الفاعلة في رسم سياسة نقدية ناجحة تستهدف مستويات معينة من التضخم وتعمل على استقرار الأسعار بوصفه هدفا نهائيا لها، لذا حاولنا في هذه الدراسة إبراز العلاقة بين استقلالية بنك الجزائر ومدى تطبيق سياسة استهداف التضخم ، ومدى توفر متطلبات استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض المفاهيم النظرية لاستقلالية البنوك المركزية، وكذا قياس استقلالية بنك الجزائر ومدى تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين استقلالية بنك الجزائر والتضخم، ودرجة استقلالية بنك الجزائر القانونية متوسطة نسبيا ، كما أن سياسة استهداف التضخم لم تستوفي الأطر المؤسسية خاصة ما تعلق باستقلالية بنك الجزائر والأطر الفنية.

الكلمات المفتاحية: استقلالية بنك الجزائر، مقرض الملاذ الأخير، سياسة استهداف الضخم، الأطر الفنية والمؤسسية

تصنيف JEL: E58، E5

Abstract: Inflation-targeting policy has become one of the most prominent monetary policy management mechanisms for controlling inflation rates. Its success requires a combination of components, including the independence of the central bank as one of the most effective institutional frameworks for the design of a successful monetary policy targeting certain levels of inflation and stabilizing prices as its ultimate objective. In this study, we tried to highlight the relationship between the independence of the Bank of Algeria and the extent to which inflation-targeting policy was applied and the availability of inflation-targeting requirements in Algeria during the period 1990-2019, The analytical descriptive approach was used by reviewing the theoretical concepts of the independence of central banks, as well as measuring the independence of the Bank of Algeria and the extent to which the policy of targeting inflation was applied in Algeria. The study found a negative relationship between the independence of the Bank of Algeria and inflation, the degree of legal independence of the Bank of Algeria is relatively medium. The policy of targeting inflation has not met the institutional frameworks, particularly regarding the independence of the Bank of Algeria and the technical frameworks.

***Keys words*: Independence of the Bank of Algeria, Lender of last resort, inflation targeting policy, Technical and institutional frameworks**

***JEL classification codes*:** E5; E58

المؤلف المرسل: بودالي سليمان، **الإيميل**: boudali.slimane48@mail.com

تمهيد:

بدأت قضية استقلالية البنوك المركزية تتزايد بوتيرة متسارعة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرون، كما زاد التحرك نحو هذا المسار بعد إبرام اتفاقية استرخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، إذ اشترطت هذه الاتفاقية استقلال البنوك المركزية للدول الأعضاء واستقلال البنك المركزي الأوروبي (العيسوي، 2020، صفحة 11)، كما ساعد أيضا في انتشار فكرة استقلال البنوك المركزية تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي، ومطالبته الدول التي تسعى للاقتراض منه بتطبيقها.

ونظرا للارتفاع الكبير لمعدلات التضخم في ثمانينيات القرن الماضي، وتبين أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق أدوات السياسة النقدية غير مباشرة كالمجاميع النقدية أو سعر الصرف، لا تساعد كثيرا في تحقيق هدف استقرار الأسعار، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى تبني إستراتيجية مباشرة لمعالجة التضخم تعرف بسياسة استهداف التضخم (بن عدة، 2017، صفحة 09)

ومن هذا المنطلق بدأت السلطات النقدية بالاهتمام بشكل أكبر خلال رسمها للسياسة النقدية بالأطر المؤسساتية لعمل البنوك المركزية ، مثل إعطاء الاستقلالية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن (بوكرشاوي ا.، 2017)، حيث أصبحت فكرة استقلال البنوك المركزية مرتبطة بجعل استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية.

و حذت الجزائر إلى إعطاء استقلالية لبنكها المركزي من خلال إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي يعتبر الإطار التشريعي والقانوني لاستقلال بنك الجزائر، كما تبنت الجزائر سياسة استهداف التضخم لما كان لها من فعالية في عدة دول متقدمة وناشئة، من خلال إجراء العديد من الإصلاحات المصرفية على القانون 90-10، حيث أصبح بنك الجزائر يصرح بأن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بعد إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء في نص المادة 35 منه " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ على عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".

إلا أنه تم تعديل الأمر 10-04 بالقانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الذي أعطى صلاحيات أوسع للخزينة العمومية على حساب بنك الجزائر.

* **إشكالية الدراسة:** من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن صياغة إشكالية الدراسة التالية:

ما دور استقلالية بنك الجزائر في تفعيل سياسة استهداف التضخم ؟

* **أسئلة فرعية:** من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح عدة أسئلة كالتالي:

– كيف يمكن قياس درجة استقلالية البنك المركزي وفقا لمؤشر القانون والمساءلة ؟

– هل تحقق تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2019 ؟

* **فرضيات الدراسة:** تستند فرضيات الدراسة على:

– استقلالية البنك المركزي تعتمد على الإطار القانوني والمساءلة الأمر الذي يضمن للبنك المركزي تحقيق أهدافه.

– يعتمد نجاح سياسة استهداف التضخم على استقلالية البنك المركزي.

* **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف من هذه الدراسة في النقاط التالية:

– التعرف على مفهوم استقلالية البنك المركزي وفقا لنظام المساءلة والشفافية باستخدام منهجية (Jacome) .

– التعرف على المعايير المكونة والدالة على استقلالية البنك المركزي وفقا لمؤشر القانون والمساءلة.

– قياس استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض والتعديلات الحاصلة عليه.

– تحليل سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، ومدى توفر الشروط اللازمة لها.

* **أهمية الدراسة:** تستمد أهمية الدراسة من الدور الهام الذي يتمتع به البنك المركزي، فزيادة استقلاليته تسمح له برسم وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهدافه المعلنة، إذ أصبح استقرار الأسعار هدفا نهائيا له، ما يسمح من تطبيق سياسة استهداف التضخم، وعلى هذا الأساس سوف تساعد هذه الدراسة للوقوف على المعايير التي تسمح من زيادة استقلالية البنوك المركزية.

* **الدراسات السابقة:** أصبح اهتمام الباحثين بدراسة تحليل وقياس درجة استقلال البنك المركزي مع صدور أي تعديل لقانون النقد والقرض، وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، ونذكر من بين هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة عزوز علي (2008)، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 90–10 والأمر 03–11 باستخدام معيار (Cukierman, Webb, Neyapti)، حيث توصلت الدراسة إلى أن قانون النقد والقرض 90–10 يعتبر بداية استقلالية بنك الجزائر ومرحلة حاسمة من مراحل السياسة النقدية، كما توصل إلى تراجع استقلالية بنك الجزائر في الأمر 03–11 مقارنة بدرجة استقلاليته وفقا القانون 90–10.

- معمري ليلى (2014)، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، إذ هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه استقلالية البنك المركزي من أجل الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ، وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق معيار (CWN)، وتوصلت الدراسة إلى أن قانون النقد والقرض 90–10 جاء ليضع حدا لعلاقة التبعية لبنك الجزائر بالخزينة العمومية، كما أن الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي تعكس مدى تطبيق معايير الاستقلالية في أرض الواقع.

- دراسة الزاوي عيسى وشعيب شنوف (2018)، أثر استقلالية البنك المركزي على محاسبة التضخم، حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الموجودة بين درجة استقلالية البنك المركزي ومعدل التضخم وانعكاس هذه العلاقة على أداء الوظيفة المحاسبية والمالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين درجة استقلالية البنك المركزي والتضخم، وأن المحاسبة لا تؤدي دورها في ظروف التضخم الجامح.

- دراسة حيدوش سعدية، سنوسي علي (2019)، قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لنموذج (CWN) خلال الفترة 1990–2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز قضية استقلالية البنك المركزي وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990–2017 وفق معيار (Cukierman, Webb, Neyapti)،إذ توصلت الدراسة إلى أن قياس درجة استقلالية البنك المركزي وفق نموذج (CWN) الذي يعتمد على النصوص القانونية، يقيس الاستقلالية القانونية وليس الاستقلالية الفعلية، كما يعتبر قانون 90–10 بداية انفصال بنك الجزائر عن الخزينة العمومية وإعطاء الاستقلالية له، كما شهدت استقلالية بنك الجزائر تذبذبا منذ صدور قانون النقد والقرض 90–10 إلى الأوامر والقوانين المعدلة له.

- دراسة براهيم بوكرشاوي وجميلة بغداوي (2020)، تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001–2018 ، حيث هدفت الدراسة إلى تبيان الدور الذي تلعبه استقلالية البنك المركزي في رسم سياسة نقدية فعالة تستهدف مستويات معينة من التضخم وتعمل على استقرار الأسعار بوصفه هدفا نهائيا لها، بالإضافة إلى قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق معيار (CWN) لقانون النقد والقرض 90–10 والتعديلات التي طرأت عليه الأمر 01–01 و03–11 والقانون 17–10، حيث توصلت الدراسة إلى أن معيار (CWN) يقيس الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر وليس الاستقلالية الفعلية.

➢ دراسة محمّد الأمين بن دحمان (2020)، تقييم سياسة التضخم المستهدف في الجزائر للفترة الممتدة مابين 1996 و2016، و هدفت الدراسة إلى مدى إمكانية الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم، من خلال القيام بدراسة تحليلية بالاعتماد على سبعة متغيرات اقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2016، حيث خلصت الدراسة إلى صعوبة تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر وذلك لعدم توفر متطلبات تطبيق هذه السياسة، والتي من بينها استقلالية البنك المركزي.

* **منهجية الدراسة:** من أجل دراسة موضوع بحثنا، والإجابة على الإشكالية المطروحة ، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص، من خلال استعراض المفاهيم النظرية التي تبرز أهمية استقلالية البنك المركزي، إضافة إلى تحليل وقياس درجة استقلالية بنك الجزائر من خلال الاعتماد على مختلف المواد والنصوص القانونية المتعلقة بقانون النقد والقرض، وكذا تحليل سياسة استهداف التضخم خلال فترة الدراسة.

1-الإطار النظري لاستقلالية البنوك المركزية

قد يفهم للوهلة الأولى من تعبير " الاستقلالية " أنه يعني الاستقلال التام للبنوك المركزية عن الحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي، غير أن هذا التعبير لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي نظرا لأن هذا الأخير ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن يعني أن تكون قراراته وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة (منصور م.، 1999، صفحة 7)، ولبسط المفهوم أكثر نستعرض عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي.

1-1 مفهوم استقلالية البنك المركزي:

يقصد بالبنك المركزي المستقل كما في حالة الاحتياطي الفدرالي الأميركي مثلا، هو أن البنك لا يتلقّى أوامر من الرئيس أو من الكونغرس بشأن إدارته السياسة النقدية، ولا تحتاج قراراته في هذا الشأن إلى تصديق أي جهة من خارجه، وجوهر استقلال البنك المركزي هو أن يكون بمنأى عن الضغط السياسي قصير الأجل، إذ أن هذا التعريف لا يحول دون أن يستمع محافظ البنك المركزي إلى ما قد ينصح به رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو البرلمان، لكنه غير مُلزم بالعمل وفق هذه النصيحة، فالبنك المركزي المستقل هو الذي يحدّد إجراءات السياسة النقدية، وجوهرها التحكم في عرض النقود وفق ما يراه خادمًا لمصلحة الدولة الاقتصادية، وذلك بالأدوات المعروفة لهذه السياسة :سعر الفائدة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وما أضيف حديثًا في الدول المتقدمة من أدوات للتيسير الكمي بعد أزمة عام 2008، وما قد يُضاف إليها من أدوات أخرى بفعل رواج النظرية النقدية الحديثة. (العيسوي، 2020، صفحة 12)

حيث عرف مايكل ابدجمان الاستقلالية بأنها " تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة وأجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع أراء الحكومة أومن يمثلها ولكن القرار الأخير يكون له وحده "من خلال شرح استقلالية النظام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (ابدجمان،، 1988، صفحة 563).

– كما تعني استقلالية البنك المركزي ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية (حرية الأدوات والأهداف) دون أي تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية (ليلى، 2014، صفحة 66) .

– والاستقلالية بمفهومها القانوني تعني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مساءلة البنك المركزي عن تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور (منصور ز.، 2004، صفحة 424).

كما نجد إسهامات العديد من الاقتصاديين ومحافظي البنوك المركزية في تحديد العناصر المختلفة لاستقلالية البنك المركزي، ومن بين أفضل الآراء التي تعرف الاستقلالية ما ذكره رئيس البندزبنك (Schesinger , 1993) بأن استقلالية البنك المركزي تعني (ماطي، 2009، صفحة 73):

- استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان " استقلالية مؤسسية ".
- إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات ".
- تعيين الأشخاص المكلفين بصياغة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي " استقلالية شخصية ".

لكن استقلال البنك المركزي لا يحول دون اتفاقه مع الحكومة على استهداف معدل معيّن للتضخم، أو مدى معين يتحرك هذا المعدل داخله، من دون تقييد البنك بكيفية تحقيق المعدل المتّفق على استهدافه، وفي هذه الحالة يوصف استقلال البنك المركزي بأنه استقلال بتحديد أدوات تحقيق أهداف السياسة النقدية، أو استقلال تشغيلي وليس استقلالاً بتحديد أهداف السياسة النقدية، وهذا هو التعريف الأكثر شيوعًا (**Operational Independence**) لاستقلال البنك المركزي (العيسوي، 2020، صفحة 12).

إذ يرى حازم الببلاوي على" ضرورة أن يتمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الاستقلال في إدارة الشؤون النقدية من الناحية الفنية، وأنه لا يحق لأحد أن يتدخل في هذا العمل"، على أن تضطلع الحكومة بتحديد أهداف السياسة النقدية، واستند في هذا الرأي إلى حجة وجيهة، وهي أن" السياسة النقدية شأنها شأن كل سياسة ، هي في الدرجة الأولى عمل سياسي يخضع للمساءلة السياسية أمام البرلمان، ومن ثمّ فإن الحكومة لا بد أن يكون لها دور في تحديد أهداف السياسة النقدية، فالحكومات مسؤولة أمام البرلمان عن كافة السياسات سواء أكانت مالية أو نقدية أو تجارية، وبالنسبة للسياسة النقدية فإنه لا يمكن أن تكون الحكومة مسؤولة عن أهداف سياسية لم تحدّدها. (الببلاوي، 2010).

ونستخلص من تحليل التعاريف المذكورة أن لفظ الاستقلال لاستقلال البنك المركزي ليس هو اللفظ الدقيق لوصف المعنى المتقدم ذكره (**Independence**)؛ إذ يدل هذا اللفظ على القطع التام للروابط بين البنك المركزي والحكومة، لذا قد يكون اللفظ الأدقّ هو الاستقلال النسبي أو التسيير الذاتي(**Autonomy**) وهو ما يستخدم بالفعل في قلة قليلة من الدراسات، ذلك أن وضع البنك المركزي" المستقل "أقرب إلى وضع إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخل دولة معيّنة، وتقوم بينه وبين الدولة الأم علاقات محددة، منه إلى وضع الدولة المستقلة عن غيرها من الدول. (العيسوي، 2020، صفحة 13).

1- 2 نظام المساءلة والشفافية

1- 2- 1 المساءلة:

تقوم فكرة المساءلة على ضرورة قيام البنك المركزي بشرح وتبرير تصرفاته وسياساته، وما ترتب عليها من نتائج سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة أو من خلال التقارير المنشورة أو الأحاديث الصحفية المنتظمة أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية خلال مثول مسؤوليه أمام لجانها المختصة لعرض سياسته النقدية أو نتائجها لفترات سابقة أو لاحقة (الفولي و دويدار، 2003، صفحة 276).

والحاجة إلى شرح قرارات السياسة النقدية إلى الجمهور تعمل بمثابة نظام داخلي قوي لمقاربة البنك المركزي لتحليل السياسة والقرارات المتخذة، بالإضافة إلى ذلك فإن المساءلة من قبل الجمهور تمنح دافع قوي للبنك المركزي في مقاومة الضغوطات الخارجية ومن هذا المنظور فالمساءلة تساعد البنك المركزي في تعظيم مستوى الاستقلالية في القيام بأعماله وتقلل من إمكانية تحوله إلى تحقيق اعتبارات أخرى (Cobham & al, 2010, p. 31).

يمكن أن نميز بين نوعين من المساءلة، مساءلة أمام الرأي العام و مساءلة أمام الجهات المختصة (ماطي، 2009، صفحة 76)، أما الآليات المعمول بها فيما يتعلق بمساءلة البنك المركزي فيمكن حصرها كما يلي (حمريط، 2017، صفحة 87):

- إصدار تقارير دورية عن السياسة النقدية.
- إصدار تقارير خاصة أو رسائل مفتوحة في حالة حدوث إخفاق في تحقيق أهداف سياسته.
- إفادة محافظ البنك المركزي إلى البرلمان لعرض التقارير والسياسات المنتهجة.
- إصدار محاضر اجتماع حول السياسة في أطر زمنية معلومة.
- عقد مؤتمرات صحفية وإيجازات تحليل عقب تحرير قرارات السياسة النقدية والإجراءات المتخذة.

1- 2- 2 الشفافية:

يعرف البنك المركزي الأوروبي الشفافية على أنها تزويد الجمهور والأسواق، بشكل مفتوح وواضح وفي الوقت المناسب، بجميع المعلومات المتعلقة بإستراتيجيته وقراراته وتحليلاته المتعلقة بالسلطة النقدية (www.ecb.europa.eu) .

ووفق لـ Geraart (2002) فإن مفهوم الشفافية له خمسة أبعاد(geraats, 2002) :

- شفافية الأهداف وتعني الطريقة التي يتم بها عرض الأهداف (خاصة إذا تم تحديدها كمياً) وكذلك إلى الترتيبات المؤسسية التي تصاحب هذه الأهداف (مثل حالة الاستقلال على سبيل المثال).
- الشفافية التشغيلية وهي الطريقة التي يتم بها تنفيذ السياسات النقدية.
- الشفافية الإجرائية وتعني الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات النقدية، من خلال إستراتيجية البنك المركزي وتفاصيل المداولات والتصويت (لا سيما من خلال نشر المحاضر).
- الشفافية الاقتصادية وتعني المعلومات الاقتصادية المستخدمة في السياسة النقدية، من خلال نشر البيانات الاقتصادية وكذلك النماذج المستخدمة.
- الشفافية السياسية وهي الإعلان السريع وشرح الإجراءات التي تم اتخاذها ، بتوفير معلومات حول التوقعات التي قدمتها السلطات النقدية فيما يتعلق بالتطور المتوقع للوضع الاقتصادي على مستوى الأسعار قصيرة الأجل التي يميل البنك المركزي إلى توجيه نفسه إليها، وكذا على المدى المتوسط.

1-3 معيار القانون والمساءلة

يعتمد مؤشر القانون والمساءلة وفقًا لجاكومي (2001) (Jacome.L، 1990، صفحة 07)، على 10 معايير موزعة على خمسة فئات (الهدف القانوني للبنك المركزي، الاستقلال السياسي، الاستقلال الاقتصادي، الاستقلال المالي، المساءلة)، إذ تضمن معظم المعايير المستخدمة في معيار GMT و Cukierman بالإضافة إلى الإضافات الجديدة ، والجدول التالي يوضح هذه المعايير:

الجدول (01): مؤشر استقلال ومساءلة البنك المركزي

المعايير	الوزن	الترتيب
1هدف البنك المركزي		
أ. الهدف الوحيد هو الحفاظ على استقرار الأسعار،و في حالة وجود أكثر من هدف يكون لاستقرار الأسعار الأولوية	**02**	02
ب .أهداف متعددة دون إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار .		01
ج .أهداف متعددة بما في ذلك النمو أو التنمية الاقتصادية ، دون أولويات		00
2 تعيين مدة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي	**02**	
أ . يتم ترشيحه من قبل الحكومة وتعيينه من قبل البرلمان، تتجاوز مدة شغل المنصب فترة الحكومة أو تتداخل معه.		01

ب. يتم ترشيحه وتعيينه في عملية من خطوتين لنفس المدة في المنصب من الحكومة دون تداخل ج .يتم ترشيحه مباشرة من قبل الحكومة لنفس الفترة أو لفترة أقصر من الحكومة.		0.5 00
3 هيكل مجلس إدارة البنك المركزي أ. لا يوجد ممثلون عن القطاع الخاص والحكومة إلا وزير المالية بدون تصويت. ب .تمثيل حكومي مباشر، بما في ذلك وزير المالية مع التصويت. ج .تمثيل الحكومة مباشر بالإضافة إلى القطاع الخاص (مصرفيون)	**02**	1 0.5 00
4 عزل أعضاء مجلس الإدارة أ .عملية من خطوتين بأغلبية بموجب أسس قانونية بحتة، والقرار النهائي من قبل البرلمان أو المحكمة القضائية. ب .من قبل السلطة التنفيذية بموجب أسس قانونية بحتة، أو في عملية من خطوتين على أساس غير قانوني. ج .من قبل السلطة التنفيذية لأسباب ذاتية أو سياسية غير قانونية، أو من قبل القطاع الخاص.	**02**	01 0.5 00
5 ائتمان البنك المركزي للحكومة أ .لا يوجد ائتمان مباشر ، إلا في حالات الطوارئ المنظمة بوضوح، أو من خلال السوق الثانوية ، مع قيود . ب .ائتمان مباشر بحدود، عبر السوق الثانوية بلا حدود، من خلال السحب على المكشوف، أو بشكل غير مباشر عبر البنوك العامة؛ ج .ائتمان مباشر أو غير مباشر بلا حدود	**03**	01 0.5 00
6 مقرض الملاذ الأخير أ .قروض الطوارئ منظمة قانونًا ، بما في ذلك حدود المبلغ الذي سيتم منحه . ب .قروض الطوارئ منظمة قانونًا، دون حدود للمبلغ. ج .السياسة التقديرية للقروض الطارئة ومخصصات التسوية البنكية.	**02**	1 0.5 00
7 استقلالية الأدوات في إدارة السياسة النقدية أ .الاستقلال التام في استخدام أدوات السياسة النقدية . ب .مشاركة الحكومة في صياغة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف . ج .قيود على استخدام الأدوات النقدية (متطلبات الاحتياطي، الفائدة معدل)	**03**	01 0.5 00
8 الاستقلال المالي أ .تضمن الحكومة سلامة رأس مال البنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بتحويل الأرباح إلى الحكومة بعد المخصصات المناسبة. ب .الحكومة غير ملزمة بضمان سلامة رأس مال البنك المركزي، مع الموافقة الخارجية على ميزانية البنك المركزي. ج .يجري البنك المركزي عمليات شبه مالية .لا يتطلب الرسملة الحكومية	**01**	01 0.5 00
9 المساءلة أ .محافظ البنك المركزي يمثل أمام البرلمان ويقدم تقاريره للحكومة، مع الكشف عن التقرير في الوقت المناسب . ب .تقديم تقارير إلى الحكومة بشكل منتظم فقط أو عند وجود اضطرابات مالية ، بالإضافة إلى تقرير سنوي. ج .ينشر البنك المركزي تقريرًا سنويًا فقط.	**01**	01 0.5 00
10 الشفافية والكشف عن البيانات المالية أ .ينشر بشكل دوري بيانات مالية مصادقة من مدقق حسابات خارجي. ب .ينشر البيانات المالية بموافقة مدقق الحسابات العام. ج .إجراءات محاسبية غير مناسبة .ينشر البيانات المالية بختم المدقق الداخلي.	**01**	01 0.5 00

Source : Luis. Jacome (2001), Legal Central Bank Independence and Inflation in Latin America During the 1990s, IMF Working Paper, p18.

2- الإطار النظري لسياسة استهداف التضخم

في السنوات الأخيرة زاد اهتمام الدول بتبني سياسة استهداف التضخم من أجل المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي، لذا سنحاول في هذا المحور إبراز مفهوم سياسة استهداف التضخم، واهم الأطر المؤسسية والفنية لنجاح سياسة استهداف التضخم.

2-1 مفهوم سياسة استهداف التضخم:

يعرف كل من **MISHKIN ET SAVASTANO** (2000) إلى أن استهداف التضخم هو عبارة عن إطار للسياسة النقدية، يستند على إعلان هدف عددي للتضخم مع التزام جميع المؤسسات بتحقيق هذا الهدف المعلن (smith, 2010, p. 20).

ويعرف **ESER TURAR** أن سياسة استهداف التضخم هي "نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي للتضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي للسياسة النقدية (مير و بورعدة، 2019، صفحة 156).

يعرف الأستاذ الشناوي استهداف التضخم بأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي، محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساس ي للسياسة النقدية (الشناوي، 2004، صفحة 32)

ويشير **HEENAN,PETER AND ROGER** (2006)إلى أربعة عناصر رئيسية لسياسة استهداف التضخم، هي كالتالي:(heenan, marcel, & scott, 2006)

-تفويض صريح للبنك المركزي لمراقبة استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، ودرجة عالية من الاستقلال الذاتي التشغيلي،

-أهداف كمية (رقمية) صريحة لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.

-مساءلة البنك المركزي عن الأداء في تحقيق هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل، وبالأساس من خلال تعزيز شفافية عالية حول إستراتيجية السياسة النقدية وتنفيذها،

-نهج للسياسة النقدية قائم على تقييم استشرافي للضغوط التضخمية، مع الأخذ في الحسبان نسق واسع من المعلومات.

مما سبق يمكن تعريف استهداف التضخم بأنه تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصداقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة (شوقي، 2014، صفحة 06)

2-2 الأطر المؤسسية والفنية لاستهداف التضخم

لا يكتب لسياسة الاستهداف النجاح ما لم تكن مقترنة بشروط استباقية صارمة على المستوى الفني والمؤسسي، والتي تكاد تكون متفق عليها من قبل الباحثين في هذا المجال، ويمكن تحديدها كالأتي: (fasilescu & ciaudiamungiu, 2010, p. 360)

2-2-1 الأطر المؤسسية لاستهداف التضخم:

تشمل الأطر المؤسسية على مجموعة من العناصر التي يعد وجودها أساسي لنجاح سياسة استهداف التضخم، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

– **استقرار الأسعار:** يجب أن يفوض البنك المركزي بإدراج استقرار الأسعار كهدف أساسي وحيد لسياسته مقارنة بالأهداف الأخرى كالنمو الاقتصادي والمنافسة الخارجية والتشغيل أو استقرار سعر الصرف لأنها تتعارض واستقرار الأسعار على المدى الطويل.

– **استقلالية البنك المركزي:** يحتاج البنك المركزي لنجاح سياسته في استهداف التضخم أن يكون مستقلا في اختيار أدواته وأهدافه وأن لا يكون هناك ضغط سياسي يتعارض وهدف استقرار الأسعار.

– **التنسيق مابين السياسة النقدية والمالية:** إن استقلالية البنك المركزي مكن أن تكون مقيدة بهيمنة السياسة المالية والمتمثلة في ارتفاع حجم الدين الحكومي لدى البنك المركزي الأمر الذي يزيد من حجم التوسع النقدي، ويضمن عدم كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستهداف.

– **تطور النظام المالي:** يقلل النظام المالي المتطور من أثار الهيمنة المالية لأنه يوسع من خيارات الحكومة في اقتراض النقد من الأسواق الداخلية.

– **مرونة سعر الصرف:** إن وجود سعر صرف مرن مطلوب لنجاح سياسة الاستهداف ويعطي مرونة كافية للسياسة النقدية في تحقيق هدفها، فتحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال المحافظة على تثبيته لا يكون إلا على حساب استقرار الأسعار كما هو معروف في مثلث الأضداد لموندیل.

2-2-2 الأطر الفنية لاستهداف التضخم:

تتضمن الأطر الفنية لاستهداف التضخم العناصر التالي: (fasilescu و ciaudiamungiu، 2010)

– **الإعلان عن استهداف التضخم:** يجب أن يصاغ إعلان التضخم من قبل كل من البنك المركزي والحكومة.

– **تحديد أفق زمني:** عادة ا يحدد الأفق الزمني لاستهداف التضخم بسنة واحدة أو أكثر.

– **تحديد الرقم القياسي المستهدف للأسعار:** أذ يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأكثر اعتمادا في البلدان النامية، بينما مؤشر التضخم الأساسي الأكثر اعتمادا في الدول المتقدمة.

– **وجود مدى مستهدف:** تفضل معظم البنوك المركزية وجود مدى للاستهداف بدل معدل كمي محدد لتجنب حالة عدم التأكد على مستوى الاقتصاد الكلي.

– **استخدام الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية:** حيث أن استخدام الأدوات المباشرة لا تؤثر على عملية احتواء التضخم كونها أكثر تعقيدا من الأدوات غير مباشرة.

– **اعتماد المساءلة والشفافية:** يجب أن يعمل البنك المركزي خلال مدة الاستهداف على تقديم النشرات الصحفية بشأن قرارات السياسة النقدية والتنبؤات وتقارير التضخم الدورية، فمقابل منحه الصلاحيات والاستقلالية يكون البنك المركزي مسائلا ومحاسبا من قبل الحكومة والمجتمع في حالة الإخفاق.

3- تحليل وقياس استقلالية بنك الجزائر وفقا لمعيار القانون والمساءلة

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 اللبنة الأساسية لإعطاء استقلالية لبنك الجزائر عن الحكومة، وفي سنة 2003 تم تعديل الصلاحيات العامة لبنك الجزائر من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ليدعم بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم له

ليجعل استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، ونظرا للأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني منذ 2014 تم تعديل الأمر 03-11 من خلال القانون رقم 17-10 المتمم له.

ولمعرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض والتعديلات التي أجريت عليه، سنحاول قياس درجة استقلاليته وفق معيار القانون والمساءلة (منهجية Jacomi).

3-1 هدف بنك الجزائر:

وزن هذا المعيار هو(02)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يهدف بنك الجزائر إلى الاستقرار النقدي مع تحقيق النمو والحفاظ على جميع الطاقات الإنتاجية، ومنه فأهداف بنك الجزائر متعددة ومتضاربة وبالتالي درجة الترتيب لهذا المعيار هي (01).
- حسب المادة 55 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 تبقى أهداف بنك الجزائر متعددة ومتضاربة، ومنه فدرجة ترتيب هذا المعيار هي (01).
- حسب المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، هدف بنك الجزائر يتمثل في تحقيق النمو مع السهر على الاستقرار النقدي، وعليه فأهدافه متعددة ومتضاربة، لذلك درجة ترتيب هذا المعيار هي (01).
- حسب المادة 02 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، أصبح هدف بن الجزائر الحفاظ على استقرار الأسعار هدفا أوليا مع تحقيق نمو الاقتصاد، وبالتالي درجة ترتيب هذا المعيار تصبح (02).
- حسب المادة 35 من القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11، فهدف بنك الجزائر هو الحفاظ على استقرار الأسعار كهدف أولي مع تحقيق النمو، لذا درجة ترتيب المعيار هي (02).

3-2 تعيين مدة أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر:

وله وزن (02)، ومن خلال تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة 22 من القانون 90-10 فترة وظيفة المحافظ ستة سنوات وخمسة سنوات لنواب المحافظ (المادة 22)، قابلة للتجديد مرة واحدة، وهي فترة أطول من فترة الحكومة أو متداخلة معها، وبالتالي درجة ترتيب هذا المعيار هي (02).
- حسب الأمر 01-01، تم إلغاء المادة 22 من القانون 90-10، ومنه لم تحدد مدة وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار (00).
- حسب الأمر 03-11 لم تحدد مدة وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار (00).
- تحديد مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الأمر 10-04 غير منصوص عليها، ومنه فدرجة ترتيب هذا المعيار هي (00).
- تحديد مدة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في القانون 17-10 غير منصوص عليها، ومنه فدرجة ترتيب هذا المعيار هي (00).

3-3 هيكل مجلس إدارة بنك الجزائر:

وزن هذا المعيار هو(02)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة 42 من القانون 90-10 يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر والمتمثل في مجلس النقد والقرض (المادة 32)، من المحافظ رئيسا وثلاثة نواب المحافظ، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية (المادة، 20،21)، وثلاثة موظفين سامين، يتم تعيينهم من قبل رئيس الحكومة (المادة32)، وبالتالي درجة ترتيب هذا المعيار هي (01).
- حسب المادة 07 من الأمر 01-01 يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من محافظ وثلاثة نواب، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، وثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم من قبل رئيس الحكومة، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار (01).

– حسب المادة 18 من الأمر 03–11 يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من محافظ رئيسا وثلاثة نواب وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية (المادة، 13، 18)، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار هي (02).

– يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر في الأمر 10–04 من محافظ رئيسا وثلاثة نواب وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار هي (02).

– يتكون مجلس الإدارة في القانون 17–10 من محافظ رئيسا وثلاثة نواب وثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة، يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية (المادة، 13، 18)، وعليه درجة ترتيب هذا المعيار هي (02).

3–4 عزل أعضاء مجلس الإدارة:

وزن هذا المعيار هو(02)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

– حسب المادة 22 من القانون 90–10 يتم عزل المحافظ أو أحد النواب في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح من قبل رئيس الجمهورية، ومنه درجة ترتيب هذا المعيار هي (01).

– حسب الأمر 01–01 تم إلغاء المادة 22 من القانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض، وبالتالي قد تتم عملية العزل لأسباب ذاتية أو سياسية، ومنه درجة ترتيب هذا المعيار هي (00).

– حسب المادة 15 من الأمر 03–11 يعزل المحافظ أو النواب في حالة الخطأ الفادح، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

– حسب المادة 15 من الأمر 10–04 يعزل المحافظ أو النواب في حالة الخطأ الفادح، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

– حسب المادة 15 من القانون 17–10 يعزل المحافظ أو النواب في حالة الخطأ الفادح، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

3–5 ائتمان بنك الجزائر للحكومة:

وزن هذا المعيار هو(03)، ومن خلال تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

– حسب المواد (72. 73. 74. 78) من القانون 90–10 يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية قروضا أو مكشوفات بالحساب الجاري وفقا لشروط وبنسب محدودة، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

– حسب المواد (72. 73. 74. 78) من الأمر 01–01 يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية قروضا أو مكشوفات بالحساب الجاري وفقا لشروط وبنسب محدودة، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

– حسب المواد (42. 43. 46) من الأمر 03–11 يمكن لبنك الجزائر أن يمنح قروضا أو تسبيقات للخزينة وفقا لشروط ونسب محدودة، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

– حسب المواد (42. 43. 46) من الأمر 10–04 يمكن لبنك الجزائر أن يمنح قروضا أو تسبيقات للخزينة وفقا لشروط ونسب محدودة، ومنه درجة ترتيب المعيار هو (1.50).

– حسب المادة 45 مكرر من القانون 17–10 يشتري بنك الجزائر عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها لمدة 05 سنوات، أي إقراض بلا حدود، لذا درجة ترتيب المعيار هي (00).

3–6 مقرض الملاذ الأخير:

وزن هذا المعيار هو(02)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

– هذا المعيار لم ينص عليه القانون 90–10، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (00).

– هذا المعيار لم ينص عليه القانون 01–01، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (00).

– هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 03–11، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (00).

– هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 10–04، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (00).

- وكذلك في القانون 17-10 لم ينص على هذا المعيار، لذا درجة ترتيب المعيار هي (00).

3-7 استقلالية الأدوات في إدارة السياسة النقدية:

وزن هذا المعيار هو(03)، ومن خلال تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة 56من القانون90-10 تستشير الحكومة بنك الجزائر في الأمور المتعلقة بالمالية والنقد، وبالتالي المشاركة في صياغة السياسة النقدية ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

- حسب المادة 56 من الأمر 01-01 تستشير الحكومة بنك الجزائر في الأمور المتعلقة بالمالية والنقد، وبالتالي المشاركة في صياغة السياسة النقدية ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

- بحسب المادة 62 من الأمر 03-11 تستشير الحكومة بنك الجزائر في الأمور المتعلقة بالمالية والنقد، وبالتالي المشاركة في صياغة السياسة النقدية ومنه درجة ترتيب المعيار هي (1.50).

- حسب المادة 06 من الأمر 10-04 وبناءا على تعديل المادة 62 من الأمر 03-11 يصبح لبنك الجزائر الاستقلالية التامة في استخدام أدوات السياسة النقدية، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (03).

- حسب المادة 62 من القانون 17-10 يصبح لبنك الجزائر الاستقلالية التامة في استخدام أدوات السياسة النقدية، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (03).

3-8 الاستقلال المالي:

وزن هذا المعيار هو(01)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة (11. 14) من القانون 90-10 يتكون رأسمال بنك الجزائر من تخصيص تكتتبه الدولة كليا، ويتمتع بالاستقلال المالي، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (11. 14) من الأمر 01-01 يتكون رأسمال بنك الجزائر من تخصيص تكتتبه الدولة كليا، ويتمتع بالاستقلال المالي، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (09. 10) من الأمر 03-11 تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كليا، ويتمتع بالاستقلال المالي، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (02) من الأمر 10-04 تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كليا، ويتمتع بالاستقلال المالي، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (09. 10) من القانون 17-10 تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كليا، ويتمتع بالاستقلال المالي، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

3-9 المساءلة:

وزن هذا المعيار هو(01)، وبعد تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة (105. 106) من القانون 90-10 يقدم بنك الجزائر تقريرا سنويا يكون متبوعا بمناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (105. 106) من الأمر 01-01 يقدم بنك الجزائر تقريرا سنويا يكون متبوعا بمناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (29) من الأمر 03-11 يقدم بنك الجزائر تقريرا سنويا يكون متبوعا بمناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (29. 116 مكرر) من الأمر 10-04 يقدم بنك الجزائر تقريرا سنويا يكون متبوعا بمناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (29. 116 مكرر) من القانون 17-10 يقدم بنك الجزائر تقريرا سنويا يكون متبوعا بمناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني، لذا درجة ترتيب المعيار هي (01).

3-10 الشفافية والكشف عن البيانات:

وزن هذا المعيار هو(01)، ومن خلال تحليل مواد قانون النقد والقرض وأهم تعديلاته كانت النتائج التالية:

- حسب المادة (106. 162) من القانون 90-10 ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا من قبل مراجعو الحسابات الخارجي، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (106. 162) من الأمر 01-01 ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا من قبل مراجعو الحسابات الخارجي، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (30. 100) من الأمر 03-11 ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا من قبل مراجعو الحسابات الخارجي، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (30. 100 معدلة) من الأمر 10-04 ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا من قبل مراجعو الحسابات الخارجي، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

- حسب المادة (30. 100 معدلة) من القانون 17-10 ينشر بنك الجزائر تقريرا سنويا من قبل مراجعو الحسابات الخارجي، ومنه درجة ترتيب المعيار هي (01).

من خلال تحليل وقياس معايير مؤشر القانون والمساءلة لاستقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 ومختلف التشريعات المعدلة له، نحصل على استقلالية بنك الجزائر كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (02): قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق مؤشر القانون والمساءلة

	قانون النقد والقرض وأبرز التعديلات له	القانون 90-10	الأمر 01-01	الأمر 03-11	الأمر 10-04	القانون 17-10
	المعايير	الوزن	درجة الترتيب			
01	هدف البنك المركزي	02	01	01	02	02
02	تعيين مدة أعضاء مجلس إدارة البنك	02	00	00	00	00
03	هيكل مجلس إدارة البنك المركزي	02	01	02	02	02
04	عزل أعضاء مجلس الإدارة	02	00	01	01	01
05	ائتمان البنك المركزي للحكومة	03	1.50	1.50	1.50	00
06	مقرض الملاذ الأخير	02	00	00	00	00
07	استقلالية الأدوات في إدارة س.ن	03	1.50	1.50	03	03
08	الاستقلال المالي	01	01	01	01	01
09	المساءلة	01	01	01	01	01
10	الشفافية والكشف عن البيانات	01	01	01	01	01
	درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر	19	11	10	12.50	11

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

–القانون رقم 10–90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، مؤرخ في 18 أفريل1990

–الأمر رقم 01 – 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ، المعدل والمتمم للقانون رقم 10 – 90 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 14، مؤرخ في 28 فيفري. 2001

–الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 52 ، مؤرخ في 27 أوت، 2003

– الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 50، مؤرخ قي 01 سبتمبر 2010

–القانون رقم 17–10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11 – 03 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 57 ، مؤرخ في 12 أكتوبر2017

من خلال الجدول المبين أعلاه، وإذا قمنا بمقارنة مختلف أوزان استقلالية بنك الجزائر، نستنتج أن أقل درجة استقلالية لبنك الجزائر كانت وفق الأمر 01–01 المعدل والمتمم للقانون 90–10 المتعلق بالنقد والقرض، وهذا ما تفسره إلغاء المادة 22 منه المتمثلة في مدة وعزل أعضاء مجلس إدارته، أي انخفاض الاستقلال السياسي لبنك الجزائر وإعطاء سلطة أوسع للحكومة في تصميم السياسة النقدية، أما أكبر درجة استقلالية لبنك الجزائر تحقق وفق الأمر 10–04 المعدل والمتمم للأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، من خلال إعادة هيكلة مجلس إدارته (عدم وجود أعضاء من الحكومة)، وجعل مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال إعطاءه استقلالية الأدوات في إدارة السياسة النقدية لتحقيق هدفه.

إلا أن هذه الاستقلالية تراجعت في القانون 17–10 المتمم للأمر 03–11، من خلال المادة 45 مكرر التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بتمويل الخزينة لتغطية احتياجاتها (التمويل غير تقليدي)، فدرجة استقلالية بنك الجزائر (11 من 19) على مؤشر القانون والمساءلة تعتبر متوسطة مقارنة بدول أمريكا اللاتينية (نتائج دراسة Jacome).

4– تحليل سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2019

إن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية، والذي وضع في أوت 2010 ، أصبح أساسيا وعليه تطلب استهداف التضخم على الأفاق المتوسطة الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر، وهذا على أفاق متوسطة الأجل، وعلى مسار تعميق الإطار التحليلي هذا أن يأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي، الذي لا يزال أهدافه الكمية صعبة التحديد، ذلك لأن أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحقيق هدف السياسة النقدية المتمثلة في استقرار الأسعار (بنك الجزائر ..، 2014)، لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نوجزها فيما يلي (بوكرشاوي و بغداوي، 2020، صفحة 76):

–2011 : أول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الأفاق متوسطة الأجل

– 2012: الإعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم، الذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، و إيجاد علاقة بين التضخم والتجمع النقدي(M2 خارج ودائع قطاع المحروقات)؛

– 2013: أول سنة لتطبيق الاستهداف المرن للتضخم.

–منذ سنة 2014 بدأت بوادر الأزمة، مما ساهم في ظهور بوادر تضخمية التي كانت نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وما عمّق من هذه الأزمة أكثر هو لجوء الحكومة إلى أسلوب التمويل غير التقليدي نهاية سنة2017.

ولتحليل ظاهرة التضخم لا بد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم، وتعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم وهي من أوسعها انتشارا.

وسنوضح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

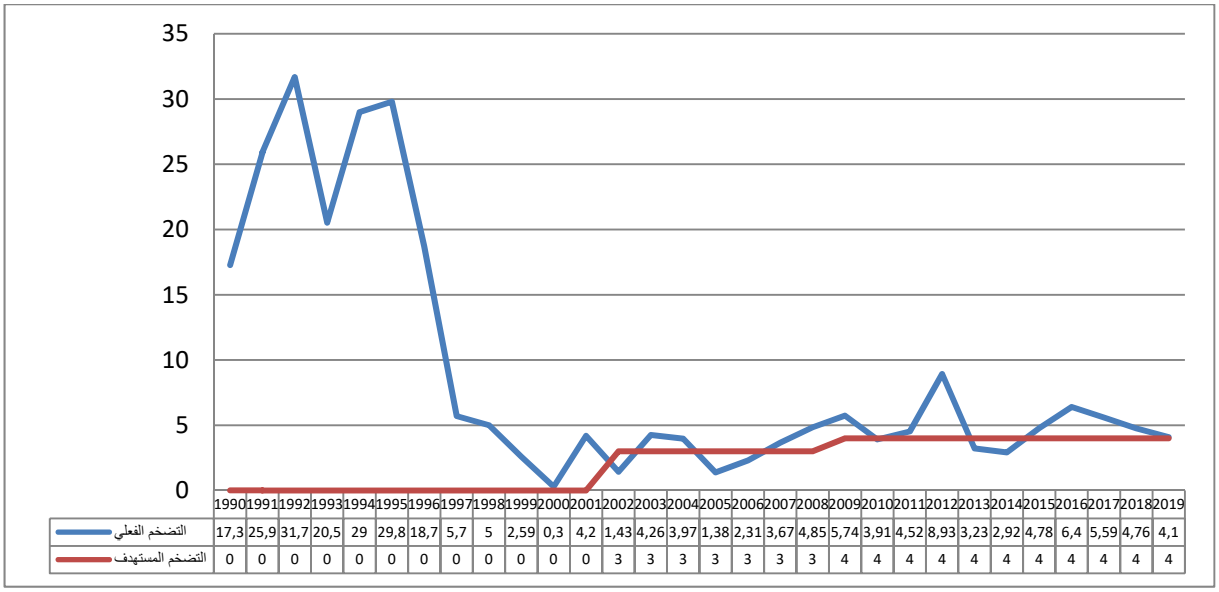

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم الفعلي	17,3	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,59	0,3	4,2	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,67	4,85	5,74	3,91	4,52	8,93	3,23	2,92	4,78	6,4	5,59	4,76	4,1
التضخم المستهدف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	3	3	3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- النشرية الإحصائية الثلاثية رقم 05 حتى 48 الصادرة عن بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الشكل رقم (01) أعلاه، نلاحظ أنه خلال 1990-2000 تميزت هذه الفترة بمستويات مرتفعة من التضخم، ففي الفترة من 1990-1995 ارتفع معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 17.88% سنة 1990 إلى 31.58% سنة 1992 ووصل سنة 1995 إلى 29.79% ، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى انخفاض العملة في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994)، وكذلك رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية المدعمة (بن بار، 2017، صفحة 128) ، ثم سجل معدل (CPI) خلال الفترة 1996-1999 انخفاض مقارنة بالفترة السابقة ، حيث انتقل من 18.7% سنة 1996 إلى 2.59% سنة 1999، ويرجع ذلك إلى انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات وتخفيض الأجور، استمر معدل (CPI) في الانخفاض حتى قارب سنة 2000 (0.3%) وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي (بودالي و بشيكر، 2020، صفحة 13)، أما في هذه المرحلة فسياسة استهداف التضخم لم تكن مطبقة وهذا لحداثة هذه السياسة، إلا أن بنك الجزائر وان كانت أهدافه متعددة فقد استخدم أدوات السياسة النقدية ممثلة في معدلات إعادة الخصم (تسقيف هذه المعدلات) وتأطير القروض الممنوحة للمؤسسات المعاد هيكلتها، أما الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية فلم تكن مشاركة لضعف السوق النقدية، كما أن مع بداية سنة 1995 تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة بهدف تخفيض معدل التضخم بإدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري (بوسيالة، 2019، صفحة 119)، وهذا ما تحقق مع نهاية الألفية.

وخلال الفترة 2001-2009 نجد أن معدل (CPI) بلغ 4.20% سنة 2001 ليصل إلى 5.74 % سنة 2009 وهذا راجع للتوسع في السياسة المالية وانطلاق برامج دعم النمو، وأيضا لتسارع في أسعار السلع والخدمات، أما فيما يخص سياسة استهداف التضخم قد اتسمت بعدم الوضوح مع صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث نصت المادة 35 منه على "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، فمن هذه المادة نجد أن أهداف بنك الجزائر متعددة، وهي تتعارض مع الهدف الرئيسي لسياسة استهداف التضخم والمتمثل في تحقيق استقرار الأسعار، ورغم ذلك فان تقارير بنك الجزائر لسنة 2001 حتى 2003 أكدت على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار، حيث ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2003"

الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار (بنك الجزائر ،.، 2003)، وتم تحديد معدل تضخم مستهدف في حدود 03 % إذ ورد في تقرير بنك الجزائر " الهدف النهائي المعبر عنه باستقرار الأسعار في مدى المتوسط، بمعنى معدل تضخم أقل من 3%، قد تم بلوغه سنة 2003. (بنك الجزائر ا.، 2004)، ليستمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس معدل التضخم المستهدف إلى غاية 2008، ليصبح المعدل المستهدف بداية من سنة 2009 (4 %) (بنك الجزائر ا.، 2010).

أما خلال الفترة 2010-2019 تميزت باحتواء الضغوط التضخمية ذات الصلة بالتوسع النقدي والميزاني الناشئ عن السنوات السابقة (2007-2014) والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول (بنك الجزائر, ،، 2014)، فخلال سنة 2010 و2011 حقق بنك الجزائر أفضل أداء من حيث استهداف التضخم حيث سجل معدل التضخم 3.90% و4.50 % على التوالي أي أن الانحراف في حدود نطاق التغيير المسموح به (1% ±)، وذلك على الرغم من الارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأساسية المستوردة، مما أدى إلى تزايد حدة الضغوط التضخمية، وهذا في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)من تباطؤ في معدلات النمو، وتزايد جموح التضخم المستورد، إذ بلغت ذروة التضخم سنة 2012 بنسبة 8.89%، مما دفع ببنك الجزائر في بداية 2013 إلى إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة وإلى رفع معدل الاحتياطات الإجبارية في شهر ماي من نفس السنة، وهذا بهدف تحقيق إدارة السياسة النقدية وبتبني منهج استشرافي (بوكرشاوي و بغداوي، 2020، صفحة 77)، لينخفض معدل التضخم إلى 3.26% سنة 2013 و2.92 %سنة 2014، ليرتفع معدل التضخم من جديد ابتداء من 2015 عن نطاق المعدل المستهدف، أما في 2015 و 2016 ، فإنّ الارتفاع في الأسعار، خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية، كالسيارات، لم يكن متناسباً مع التغيرات الفعلية أو المتوقّعة لبعض محدّدات التضخم، لا سيما انخفاض سعر الصرف والجباية غير المباشرة. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 135)، لينخفض سنة 2019 إلى 4.1% ويكون في حدود التضخم المستهدف، أما فيما يخص سياسة استهداف التضخم فخلال هذه الفترة تم مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخل بنك الجزائر لتنفيذ أهداف السياسة النقدية ووسائل إجرائها من خلال إصدار الأمر 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائل إجرائها، وليتم تعزيز هذا الإطار في أوت 2010 بإصدار الأمر 10-04 المتم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والذي صرح في مادته 35 على أن الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار (الجزائر، 2013)، وبالفعل أدى مراقبة والتنبؤ بمعدل التضخم من خلال تبني نظرة استشرافية من قبل بنك الجزائر إلى خفض معدلات التضخم في حدود مجال التغيير المسموح به وهذا ما لاحظناه في سنوات 2010، 2011، 2019.

الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على استقلالية البنوك المركزية التي أخذت حيزا كبيرا بين مدارس الفكر الاقتصادي لاسيما المعاصرة، لذا تطرقنا في المحور الأول إلى الجوانب النظرية لاستقلالية البنك المركزي، ومفهوم المساءلة والشفافية، وأهم المعايير المكونة لمؤشر القانون والمساءلة، أما في المحور الثاني فقد تطرقنا إلى الإطار النظري لسياسة استهداف التضخم من خلال مفهوم استهداف التضخم، وأهم الأطر المؤسسية والفنية لاستهداف التضخم، وفي المحور الثالث قمنا بقياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لمؤشر القانون والمساءلة وتحليل سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية بين استقلالية بنك الجزائر والتضخم، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

– أعطى الأمر 10–04 المعدل والمتمم للأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض أكبر درجة استقلالية لبنك الجزائر، من خلال حصر مهمة بنك الجزائر في الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعطائه استقلالية الأدوات في إدارة السياسة النقدية، الأمر الذي جعله يقترب من الاستقلال الفعلي للبنك المركزي.

– مقارنة بنتائج الدراسات السابقة لقياس درجة استقلالية بنك الجزائر باستخدام مؤشر (CWN)، والتي خلصت نتائجها إلى أن أعلى درجة استقلالية لبنك الجزائر كانت وفقا للقانون 90–10، رغم أن نسب التضخم خلال هذه الفترة كانت مرتفعة (هذا ما يخالف النظرية الاقتصادية)، وعليه يعتبر مؤشر القانون والمساءلة (منهجية Jcomie) الأنسب لقياس درجة استقلالية البنك المركزي خاصة في الدول النامية مقارنة بمؤشر كوكرمان (CWN) الذي لا يشمل كل المعايير.

– رغم انخفاض استقلالية بنك الجزائر بعد صدور القانون 17–10 المتمم للأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض والمتمثل في التمويل غير تقليدي، إلا أن معدلات التضخم بقيت في حدود مجالات استهداف التضخم على الأقل في المدى القصير.

– تم خلال الفترة 2010–2019 تم غزل وتعيين ثلاث محافظين لبنك الجزائر وهذا ما يضعف من استقلاليته، مم يودي إلى عدم استقرار في وضع السياسة النقدية من حيث الأدوات والأهداف، الأمر الذي يؤثر على سياسة استهداف التضخم.

– إذا أراد بنك الجزائر في المستقبل تطبيق سياسة استهداف التضخم عليه أن يرسخ بصفة أكبر الاستقلالية القانونية و الاستقلال الفعلي، خاصة إذا علمنا أن هذه الاستقلالية اهتز وزنها بعد القرارات الأخير(القانون 17–10) في تمويل عجز ميزانية الحكومة و منح قروض للخزينة العمومية.

– تبقى سياسة استهداف التضخم ناقصة في الجزائر لعدم اكتمال الأطر المؤسسية والفنية لسياسة استهداف التضخم.

وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التالية:

– إعطاء استقلالية فعلية لبنك الجزائر من خلال الممارسة العملية، وكذا إضفاء شفافية أكثر في المعلومة، حتى يتسنى مساءلة ومحاسبة بنك الجزائر عن الأهداف المسطر لها.

– من أجل التطبيق السليم لسياسة استهداف التضخم لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسساتية والاقتصادية ولاسيما توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها.

– الاستفادة من بعض تجارب الدول الناشئة والمتقدمة، وكذا الاستعانة بالمساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة بالموضوع حيث أن مشاورات المادة الرابعة للصندوق وبرامج الصندوق تتضمن دعم تطوير إطار استهداف التضخم، وذلك في إطار المساعدات الفنية من خلال إ رساء البعثات الفنية والتدريب وتقديم الاستشارات لموظفي البنوك المركزية.

– البحث عن نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم الممكنة التطبيق في المستقبل في الاقتصاد الجزائري، إلى جانب الاعتماد على بناء نماذج تنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل حتى يساعد على تحديد مجالات استهداف التضخم.

5– الهوامش والمراجع

المراجع باللغة العربية:

–القانون رقم 90–10المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، مؤرخ في 18 أفريل 1990

–الأمر رقم 01 – 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ، المعدل والمتمم للقانون رقم 90–10المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 14 ، مؤرخ في 28 فيفري. 2001

–الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، مؤرخ في 27 أوت2003 .

– الأمر رقم 10–04 المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 50، مؤرخ في 01 سبتمبر 2010

–القانون رقم 17–10 0المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر03–11 ، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 57 ، مؤرخ في 12 أكتوبر2017

– بنك الجزائر. (2004). التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004.

– بنك الجزائر. (2003). التقرير السنوي لبنك الجزائر 2003.

– بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. بنك الجزائر.

– بنك الجزائر. (2011)، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. بنك الجزائر.

– بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

– مايكل ابدجمان،. (1988). الاقتصاد الكلي"، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور. الرياض: دار المريخ للنشر، ص563.

– أسامة الفولي، و محمد دويدار. (2003). مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي. الاسكندرية: دار الجامعية.

– محسن حمريط. (2017). إدارة سعر الصرف وأثرها على سياسة استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية. جامعة بسكرة.

– أمحمد بن بار. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986–2014 دراسة تحليلية قياسية. جامعة المسيلة، أطروحة دكتوراه في العلو الاقتصادية، جامعة المسيلة

– مريم ماطي. (2009). استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة أم البواقي.

– معمري ليلى. (2014). دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة المدية.

– ابراهيم بوكرشاوي. (2017). فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية – مع الإشارة للاقتصاد الجزائري مذكرة ماجيستر في علوم التسيير. جامعة المدية.

– ابراهيم العيسوي. (2020). استقلالية البنك المركزي بين النظرية والتشريع والممارسة مع اشارة خاصة إلى حالة مصر. حكامة ،العدد 01، ص 12.

– أحمد مير، و حنان بورعدة. (2019). دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف في التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة 2001–2017. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 03 (03)، 156.

– اسماعيل أحمد الشناوي. (2004). استهداف التضخم والدول النامية،. مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، ص 32 .

– أمحمد بن عدة. (2017). واقع استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2001–2014 ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية. مجلة الاقتصاد والمال ،المجلد 03 (01العدد)، ص 09.

– براهيم بوكرشاوي، و جميلة بغداوي. (2020). تحليل درجة استقلالية بنك الجائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001–2018. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد 12 (العدد 02)، 69.

– جباري. شوقي. (2014). تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل،. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،المجلد 06، العدد 06..

– زين منصور. (2004). استقلالية البنك المركزي وأثرها على فعالية السياسة النقدية. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات– ، صفحة 424.

– سليمان بودالي، و عابد بشيكر. (2020). تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلالل الفرة 1990–2019. مجلة إضافات اقتصادية ،المجلد 05 (01العدد)، ص 13.

– محمد نشيد بوسيالة. (2019). سياسة استهذاف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقذية دراسة قياسية حالة – الجزائر خلال الفترة 2016 1980. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،المجلد 06 (العدد02)، ص 119.

– معتوق سهير منصور. (1999). استقلالية البنك المركزي المصري. مجلة مصر المعاصرة ، المجلد 90 (العدد 454)، ص 07.

www.ecb.europa.eu. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 01, 2021، من www.ecb.europa.eu.

- حازم الببلاوي. (2010). www.ahram.org.eg/archive. تم الاسترداد من www.ahram.org.eg/archive

المراجع باللغة الأجنبية:

- david Cobham و، et al .(2010) .Twenty years of inflation trageting .new york: cambridge university press.

-geoffrey heenan ،peter marcel و ،roger scott .(2006) .implementing inflation targeting institutional arrangements, target design and communication .IMF working paper 06278.

-Jacome.L" .(1990) .Legal Central Bank Independence and Inflation in Latin America during the 1990's .International Monetary Fund (IMF), working papers, No. 01/212. ,

-jennifer smith .(2010) .economic policy in the uk macroeconomic policy the definition of infation targeting .university of warwick.

-maria fasilescu و ،mariana ciaudiamungiu .(2010) .inflation targeting between theory and reality . romania: annauls of university.

-petra.M geraats .(2002) .central bank transparency .economic journal.565-532 ،